جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا

# السياسة الجنائية
# في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة
# (دراسة مقارنة)

رسالة قدّمها الطالب

عميد جخيور ضويع الشويلي

إلى مجلس– معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في القانون الجنائي

بإشراف

الدكتور علي حمزة عسل الخفاجي

أستاذ القانون الجنائي

1438هـ 2017م

**أقرار السيد عميـــد المعهد**

بناءً على التوصيات المقدمة من الأستاذ المشرف والمقوم اللغوي أرشح هذه الرسالة للمناقشة ، عنوان الرسالة ( السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة – دراسة مقارنة) للطالب : (عميد جخيور ضويع ) .

التوقيع :

العميد :

/ / / ٢٠١٧م

# إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ( السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة – دراسة مقارنة ) للطالب (عميد جخيور ضويع) قد أُجريت بإشرافي، في معهد العلمين-كلية القانون- وهي جزاء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي .

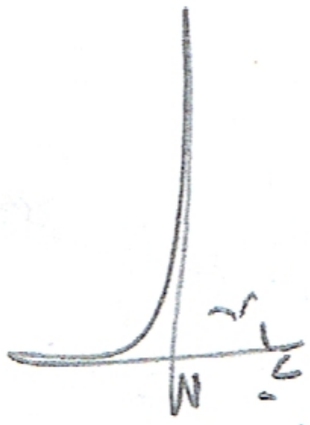

التوقيع :

الأستاذ المشرف: أ.د.علي حمزة عسل

التاريخ: /١٧/ ١٢/ ٢٠١٦

## إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة دراسة مقارنة للطالب/ عميد جخيور ضويح قد جرى تقويمها لغوياً في معهد العلمين للدراسات العليا ، وهي جزء من متطلبات شهادة الماجستير في القانون الجنائي وهي صالحة للمناقشة من الناحية اللغوية

التوقيع

المقوم اللغوي

التاريخ / / 2017م

## أقرار رئيس قسم القانون الجنائي

بناءً على التوصيات المقدمة من الأستاذ المشرف والمقوم اللغوي، أرشح هذه الرسالة للمناقشة الموسومة بـ( السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة – دراسة مقارنة ) للطالب (عميد جخيور ضويع) .

التوقيع :

الأسم :

بتاريخ : / / ٢٠١٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

## إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ ((**السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة - دراسة مقارنة** )) المقدمة من قبل الطالب (**عميد جخيور ضويع**) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي .

ا.م.د. زين العابدين عواد كاظم

عضواً

/ / ٢٠١٧

ا.م.د اسماعيل نعمة عبود

عضواً

/ / ٢٠١٧

أ. د. علي حمزة عسل

عضواً ومشرفاً

/ / ٢٠١٧

ا.د تميم طاهر الجادر

رئيساً

/ / ٢٠١٧

صدقت الرسالة من مجلس معهد العلمين للدراسات العليا بجلسته المؤرخة في / /٢٠١٧

أ.م.د.

عباس عبود عباس

عميد معهد العلمين للدراسات العليا

/ /٢٠١٧

## أقرار مقرر الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المقدمة من الأستا ذ المشرف والمقوم اللغوي، أرشح هذه الرسالة للمناقشة الموسومة بـ( السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة – دراسة مقارنة ) للطالب (عميد جخيور ضويع) .

التوقيع :

الأسم :

بتاريخ : / / ٢٠١٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

,,تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ

,, وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ

صدق الله العلي العظيم

الآيتان (187) و (188) سورة البقرة

# الإهداء

الى: علة الوجود وسعد السعود ومظهر الفضل والوجود، الذي شهدت له كل العهود، وخضعت له الملائكة بالسجود، أبي القاسم محمد وآله معادن التقى والسداد ومنبع الهدى والرشاد، وزينة حجلة الإيجاد ومقمعي الشرك والفساد في الدنيا الى يومِ المعاد .

#الى: من غرزت حب العلم والتعلم في نفسي منذ الصغر أمي سر توفيقي

#إلى خيمة العطاء والوفاء أبي ديمومة الأمل في دنياي

#إلى كنوزي في الحياة إخوتي صمام الأمان في حياتي

#إلى من شاركتني تعبي وسهري زوجتي

#إلى زينة الحياة الدنيا ولدي عبد الله....

عميد

# كلمة شكر وتقدير

أن واجب الإعتراف والتقدير بالجميل يدعوني أن أتقدم بأسمى عبارات الإمتنان وجزيل الشكر، لأساتذتي الأفاضل الذين تلقيت العلم والمعارف على أيديهم طيلة مرحلة الدراسة التحضيرية ، كما يسعدني ويشرفني أن أخص منهم الأستاذ الدكتور علي حمزة عسل الخفاجي، الذي تقبل الأشراف على رسالتي، فقد كانت ملاحظاته وطروحاته السبب الرئيس في أغناء هذه الرسالة من الناحية الشكليه والموضوعيه .

كما يشرفني أن أرفع شكري وعظيم امتناني الى الأستاذ الدكتور( حسون عبيد الفتلاوي ) والأستاذ الدكتورة ( اسراء محمد علي سالم ) والأستاذ الدكتور ( عمار عباس الحسيني ) والأستاذ الدكتور( جواد كامل البكري) والأستاذ الدكتورة ( زينب أحمد عوين ) حيث كان لهم في كل ذلك لمسة اب حنون او تصويبة عالم متيقن لما بذلُ من جهد طيلة سنة الدراسة التحضيرية .

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر الى كل من ساهم في مساعدتي لإعداد هذه الرسالة ولا سيما اخص منهم الدكتور حسين ياسين طاهر المتواضع صاحب الأخلاق الرفيعة الذي كان له الفضل الكبير .

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة ، كما أتقدم بالشكر الى العاملين في مكتبة كلية القانون جامعة ميسان، كما أقدم أعتذاري لكل من ساهم في تقديم المساعدة لي من قريب أو من بعيد ولم يسعني ذكره فشكراً لكم جميعاً وأمدكم الله بالعلم والخير لمساعدة الجميع .

عميد

## المستخلص

إنّ البحث في موضوع السياسة الجنائية من الأمور المهمه التي من خلالها يتم توجيه المشرع الجنائي إلى تعديل بعض نصوص التجريم والعقاب أو إعادة أولويات السياسة الجنائية وإبراز سياسة الوقاية من الإنحراف بدلاً من مواجهة الجرائم ، أمّا من ناحية الجانب القضائي تبحث في محاولة إيجاد أحسن الصيغ لملائمة النص التشريعي مع الواقع ، من خلال سلطة التكييف وتفسير النصوص بعيداً عن الجمود الذي لايخدم مصالح المجتمع ، تتفعل السياسة الجنائية عن طريق جهاز قضائي متخصص ، وعدم جعل هذا الجهاز وأدواته موزعاً آلياً لرد الفعل الإجتماعي ، إذ إن جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة هي ذات مردود نفعي من الوظيفة أو التكليف العام يتضمن عملاً ايجابياً أو سلبياً يقتضي البحث في أسباب الجريمة وترتيب جزاء مناسب مع توسع السلطة التقديرية الممنوحة للجهاز القضائي ، فقد تبدو الأهمية العلمية للموضوع في إجراء دراسة مقارنة بهدف الافادة من تجارب تشريعات سبقت قانوننا في مجال التخطيط لمكافحة الإجرام بشكل عام والجرائم المخلة بواجبات الوظيفة بشكل خاص محاولة لإيجاد نقاط يفيد منها المشرع الجنائي في بلدنا العراق ، وتعد جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة جرائم ذات صفة شغلت شعوباً وحكومات في العصر الحديث إذ إن الدولة تساوي ما يساويه الموظف والمكلف بخدمة عامة ، تقع هذه الجرائم من الموظف أو المكلف بخدمة عامة أثناء أداء العمل المنوط به فحظى المشرع الجنائي بحماية وسائل الأدارة العامة المعبرة عن إرادة الدولة ، مع ذلك فقد حظى المشرع الجنائي بحماية الوظيفة من الموظف أو المكلف بخدمة عامة في حالة اخلاله بالواجبِ الوظيفي أو التكليف العام الملقى على عاتقه ومن الجرائم التي يرتكبها الموظف أو المكلف بخدمة عامة جريمة الرشوة وجريمة الاختلاس وجرائم أخرى ذات نفع فتمس بأخلاق الوظيفة يترتب عليها أثراء غير مشروع له أو لغيره ، على الرغم من الجهود المبذوله في مواجهة هذه الجرائم بوسائل السياسة الجنائية وقوة المنظومة العقابية إلا أنّ معدلات ارتكاب هذه الجرائم في تزايد مستمر بسبب تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية زيادة على صعوبة كشف جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة لطبيعتها السرية يقابله إحجام المواطنين عن التبليغ عنها ، فقد أتسمت الرسالة بعنوان السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة من خلال ثلاثة فصول الفصل الأول ماهية السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة والفصل الثاني بعض تطبيقات جرائم الإخلال بواجبات الوظيفة أما الفصل الثالث القواعد الموضوعية في بعض تطبيقات الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة ، ختم البحث في بعض الاستنتاجات مع بعض التوصيات .

**محتويـــات الرسالـــة**


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | 3-1 |
| **الفصل الأول**<br>**ماهية السياسة الجنائية في مكافحة الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة** | **36-4** |
| **المبحث الأول : مفهوم السياسة الجنائية**..... | 23-4 |
| المطلب الأول : التعريف بالسياسة الجنائية..... | 9-5 |
| الفرع الأول : تعريف السياسة الجنائية لغةً..... | 5 |
| الفرع الثاني : تعريف السياسة الجنائية أصطلاحاً..... | 9-6 |
| المطلب الثاني : القواعد الموضوعية للسياسة الجنائية ..... | 17-9 |
| الفرع الأول : سياسة التجريم ..... | 12-9 |
| الفرع الثاني : سياسة العقاب ..... | 14-12 |
| الفرع الثالث : سياسة الوقاية ..... | 17-14 |
| المطلب الثالث : تمييز السياسة الجنائية عما يشابهها..... | 23-17 |
| الفرع الأول : علم الإجرام وعلم السياسة الجنائية ..... | 20-18 |
| الفرع الثاني : علم العقاب وعلم السياسة الجنائية ..... | 22-20 |
| الفرع الثالث : قانون العقوبات وعلم السياسة الجنائية ..... | 23-22 |
| **المبحث الثاني : مفهوم الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة**..... | 36-24 |
| المطلب الأول : التعريف بالجريمة و الوظيفة ..... | 24 |
| الفرع الأول : تعريف الجريمة والوظيفة لغة..... | 24 |
| الفرع الثاني : تعريف الجريمة والوظيفة اصطلاحا..... | 32-25 |
| المطلب الثاني : تمييز الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة عن جرائم التأديبية | 36-33 |
| **الفصل الثاني**<br>**بعض تطبيقات الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة** | **69-37** |
| **المبحث الأول : السياسة التجريمة في جريمة الرشوة**..... | **56-38** |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول : مفهوم جريمة الرشوة..... | 42-39 |
| الفرع الأول : التعريف التشريعي لجريمة الرشوة..... | 41-39 |
| الفرع الثاني : التعريف الفقهي للرشوة..... | 42-41 |
| المطلب الثاني : أركان جريمة الرشوة..... | 56-42 |
| الفرع الأول : الركن المفترض في جريمة الرشوة ومتطلباته القانونية..... | 47-43 |
| الفرع الثاني : الركن المادي في جريمة الرشوة..... | 54-47 |
| الفرع الثالث : القصد الجرمي في جريمة الرشوة..... | 56-54 |
| **المبحث الثاني : السياسة التجريمة في جريمة الاختلاس.....** | **69-57** |
| المطلب الأول : التعريف بجريمة الاختلاس..... | 60-57 |
| الفرع الأول : تعريف جريمة الاختلاس قانوناً..... | 59-58 |
| الفرع الثاني : تعريف جريمة الاختلاس فقهاً..... | 60-59 |
| المطلب الثاني : أركان جريمة الاختلاس..... | **69-60** |
| الفرع الأول: الركن المفترض في جريمة الاختلاس..... | 62-61 |
| الفرع الثاني: الركن المادي في جريمة الاختلاس..... | 67-63 |
| الفرع الثالث: القصد الجرمي في جريمة الاختلاس..... | 69-67 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثالث**<br>**القواعد الموضوعية في بعض تطبيقات الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة** | **115-70** |
| **المبحث الأول : السياسة العقابية المقررة في جريمة الرشوة.....** | 94-70 |
| المطلب الأول : مبدأ شرعية الجزاء الجنائي..... | 72-71 |
| المطلب الثاني : العقوبات الأصلية لجريمة الرشوة..... | 76-72 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول : عقوبة سلب الحرية ..... | 74-72 |
| الفرع الثاني : عقوبة الغرامة..... | 76-74 |
| المطلب الثالث : العقوبات الفرعية لجريمة الرشوة..... | 84-76 |
| الفرع الأول : العقوبات التبعية ..... | 80-77 |
| الفرع الثاني : العقوبات التكميلية ..... | 84-80 |
| الفرع الثالث : التدابير الإحترازية..... | 86-84 |
| المطلب الرابع : الأعذار القانونية و حالات تشديد عقوبة جريمة الرشوة ..... | 94-86 |
| الفرع الأول : الإعذار القانونية ..... | 90-87 |
| الفرع الثاني : حالات تشديد عقوبة الرشوة..... | 94-90 |
| **المبحث الأول : السياسة العقابية المقررة في جريمة الاختلاس.....** | **115-95** |
| المطلب الأول : مبدأ شرعية الجزاء الجنائي..... | 96-95 |
| المطلب الثاني : العقوبات الأصلية في جريمة الاختلاس ..... | 100-96 |
| الفرع الأول : عقوبة سلب الحرية..... | 98-96 |
| الفرع الثاني : عقوبة الغرامة المالية..... | 100-98 |
| المطلب الثالث : العقوبات الفرعية في جريمة الاختلاس..... | 103-100 |
| الفرع الأول : العقوبات التبعية ..... | 103-101 |
| الفرع الثاني : العقوبات التكميلية ..... | 108-104 |
| الفرع الثالث : التدابير الإحترازية ..... | 110-108 |
| المطلب الرابع : حالات تخفيف وتشديد عقوبة جريمة الاختلاس..... | 115-110 |
| الفرع الأول : ظروف تخفيف عقوبة جريمة الاختلاس..... | 112-110 |
| الفرع الثاني : حالات تشديد عقوبة جريمة الاختلاس..... | 115-112 |
| الخاتمة : ..... | 120-116 |
| أولاً: النتائج ..... | 118-116 |
| ثانياً: التوصيات ..... | 120-119 |
| المراجع..... | 135-121 |
| العنوان انكليزي..... | A |
| المستخلص انكليزي..... | B |